وهناك رأي صهيوني ثالث أعربت عنه المذكرة التي أعدهـا الفرع البريطاني للوكالة اليهودية الموسعة ، وأصدرها في كانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٥٠ . تقول المذكرة ان الوكالة الموسعة « فقدت الكثير من غرضها الاصلي » . ثم تؤكد ان المهمات الرئيسية للوكالة اليهودية خارج اسرائيل تتضمن — الى جانب حملات جمع الاموال وجبايـة التبرعات — تدريب الرواد وتشجيع الهجرة والعلاقات العامـة والنشاط الاعلامي ، بالاضافة الى نشر اللغة والثقافة العبرية بين اليهود المقيمين خارج اسرائيل ، وتشجيع التوظيفات والاستثمارات المالية في اسرائيل ، متى أمكن ذلك . لكن هذه المهمات تحتاج مبادرتها وتطويرها الى حركة قوية ذات ايديولوجية حيوية . وهنا تستدرك المذكرة بقولها : « ان هذه الميزات الاخيرة لم ترمز الى الوكالة الموسعة اطلاقا ، بل هي متأصلة في المنظمة الصهيونية العالمية » . ما العمل ، اذن ؟ تقترح المذكرة ان يصار الى حـل الوكالة اليهودية الموسعة باتفاق حبي . وانتقال وظائفها الى المنظمـة . والاساس القانوني ؟ ان أصحاب المذكرة يلفتون الانتباه الى « حقيقة » مطوية لكي ينبشونهـا مؤكدين انها تقوم مقام الاساس القانوني المنشود . وهذه « الحقيقة » تبدو لهم على النحو الآتي : بعد انشاء الوكالة اليهودية الموسعة (١٩٢٩) ، طلب الى الحكومـة البريطانية — بموجب دستور الوكالة — اعطاء التأكيدات بأنه فيما لو جرى حل الوكالة ، سوف تتمتع المنظمة الصهيونية بالوضع القانوني ذاته والذي تمتعت به قبل توسيع الوكالة بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب . والحكومة البريطانية في ذلك الحين قدمت التعهدات والتأكيدات المرجوة . لكن المذكرة لا توضح طبيعة التعهدات المعطاة ، بل تنتقل مباشرة الى استخلاص النتيجة التالية : بما ان الانتداب قد انتهى الآن (١٩٥٠)، وعلما بأن دستور الوكالة اليهودية ينص على البند المذكور أعلاه ، فانه ليس من غير المعقول تصفية الوكالة اليهودية ونقل وظائفها الى المنظمة الصهيونية العالمية .

ولدى مراجعة « دستور الوكالة اليهودية الموسعة » يتبين من مواد الاتفاقية المعقودة بين وايزمن — سوكولوف (عن المنظمة الصهيونية) ، من جهة ، وبين مجموعة من الاشخاص الذين وضعوا تواقيعهم عن « اللاصهيونيين » في عدد من البلدان ، من الجهة الاخرى — ان المادة ١٥ (« وضع الاتفاق موضع التنفيذ ») تتحدث بالفعل عن « البند » الذي أشارت اليه المذكرة . لكن هذا التلاعب والدوران حول النصوص لا يغير شيئا من حقيقة انتهاء الصفة القانونية للوكالة مع نهاية الانتداب على فلسطين .

ففي أواخر شهر آب (اغسطس) من العام ١٩٤٨ تنادى المجلس الصهيوني العام لعقد دورته الرابعة (الاولى بعد اعلان قيام اسرائيل) ، لكي « ينظر في المشاكل المتعلقـة بالصلات بين الدولة اليهودية والحركة الصهيونية ، ويعمل على رسم الحدود الفاصلة لسلطات كل من الطرفين في جميع الحقول الواقعة خارج فلك الدولة السيدة » . ويمضي التقرير الرسمي ، المرفوع من اللجنة التنفيذية ، الى القول ان « احدى النتائج الرئيسية لاجتماع المجلس كانت في تكليف اللجنة التنفيذية الصهيونية بمهمة تنظيم الهجرة » الى اسرائيل . فالقرار المفصل الذي اتخذه المجلس آنذاك جاء على تعيـين الدوائر التي تحتفظ بها اللجنة التنفيذية الصهيونية مثلما قام بتحديد الوظائف والمهمات المنوطة بكل دائرة منها . وسوف ننقله هنا كما ورد بنصه الحرفي في التقارير الرسمية الصهيونية (١٩٥١) :

« تحتفظ اللجنة التنفيذية الصهيونية بالدوائر التالية :

١ — **دائرة الهجرة** : ويشمل نطاق عملها ما يلي : (أ) تدريب المهاجرين (باستثناء الرواد والطلائعيين منهم — أنظر : دائرة الشباب والطلائع — الرواد) . (ب) ادارة « مكاتب فلسطين » في الخارج . (ج) التقدم من الحكومة ، بين وقت وآخر ، بمقترحات حول « كوتا » الهجرة ، على ان تحتفـظ الحكومة بالقرار النهائـي لتثبيت الكوتا .